



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

صراع النفوذ الخليجي الإيراني.. العامل الأمريكي والحروب المحتملة!

مدخل:

كانت مرحلة ما بعد تولي الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب فرصة شديدة الأهمية بالنسبة لخصوم إيران الإقليميين، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، وخصوصاً الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، الطامح للحكم، والباحث عن مكانة في صناعة القرار في بلاده وعلى مستوى الإقليم، في دفع الأمور إلى المزيد من التصعيد ضد النظام الحالي في إيران.

وفي حقيقة الأمر؛ فقد ساعدت سياسات النظام الإيراني، ولاسيما في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، والتدخلات الإيرانية العديدة في شؤون الدول العربية، وانطلاق إيران إلى ما وراء حدود مجالها الحيوي المجاور، إلى دول لا تجاورها، لفرض مشروعها الإقليمي، مثل اليمن.

كذلك هناك نشاط إيراني كبير في دول غرب ووسط أفريقيا، وحتى مصر في بعض الفترات، بالإضافة إلى قطاع غزة، من خلال تمتين العلاقات مع فصائل المقاومة الإسلامية، مثل حركة "حماس"، وحركة "الجهاد الإسلامي".

ولا يمكن أن ننكر أن المخاوف التي تشعر بها بعض دول الجوار، ولاسيما السعودية كذلك، من السلوك الإيراني، ذات أصل موضوعي، في ظل ما تبنته إيران في السنوات الأخيرة من سياسات، وما نفذته من خطط أوصلتها إلى حد السيطرة سياسياً وفعالياً من خلال وكلاء محليين على أربعة عواصم عربية، بحسب أكثر من مسؤول إيراني، وهي: بغداد ودمشق وبيروت، فيما يعرف بالهلال الشيعي، بالإضافة إلى العاصمة اليمنية صنعاء.

وهو تصريح موجود ومعلن، أطلقه مسؤولون إيرانيون، ربما كان أهمهم، حيدر مصلحي، وزير الاستخبارات الإيراني السابق في حكومة الرئيس الإيراني المحسوب على تيار المحافظين المتشددين، محمود أحمدني نجاد، في أبريل 2015م.

وفي هذا الإطار، تحاول هذه الورقة أن تستقرئ بعض الأمور المتعلقة بعلاقات الأزمة الخليجية الإيرانية، في ظل التحركات السعودية المحمومة على الجبهة الأمريكية من أجل استدراك ما حققته إيران من مكاسب خلال مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على المستوى الإقليمي وما وراء مجال إيران الحيوي.

الصراع "الخليجي" – الإيراني: مركزية سعودية.. وأمريكية!



مركز دراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أتى التصاعد في العداء الخليجي الإيراني، بعد فترة من الهدوء التي تزامنت مع أزمة الخليج الثانية، ورحيل الخوميني، وتولي البراجماتي كما يُوصف، علي أكبر هاشماني رافسنجاني، ثم الإصلاح محمد خاتمي، الرئاسة في إيران، في عقد التسعينيات، ومطلع الألفية الجديدة.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه عند مناقشة أمر العدائيات الخليجية الإيرانية؛ فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على حقيقة موضوعية، تُعتبر هي العامل الأهم في توجيه الأزمة في العلاقات بين الخليج وبين إيران، وهي مركزية المملكة العربية السعودية في ذلك.

ففي هذا المجال الجيوسياسي شديد الحساسية والأهمية في آن؛ حيث أكبر احتياطات النفط والغاز العالمية؛ فإن مختلف الأطراف – حتى الإمارات العربية المتحدة التي تحتل إيران منذ عهد الشاه جزرها الثلاث؛ طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى – تملك مجالاً كبيراً للمناورة في صدد علاقاتها مع إيران حرصاً على مصالحها التجارية معها وفي منطقة وسط وجنوب آسيا في مناطق النفوذ الإيرانية، وحماية ثمرة عقود من التنمية من أية مغامرات عسكرية.

وتأتي البحرين كاستثناء مع المملكة العربية السعودية؛ حيث هي الطرف الأضعف والأصغر بين دول مجلس التعاون الخليجي، فيما هي الأكثر عرضة للتهديد في أمنها القومي، بسبب أن إيران – وهذا ثابت وفق تصريحات مسؤولين إيرانيين – تعتبر البحرين في الأصل جزءاً منها.

ومن بين ذلك، الأزمة التي اندلعت في العام 2007م، عندما كتب مدير تحرير صحيفة "كيهان" الإيرانية شبه الرسمية، حسين شريعتمداري، وقال إن البحرين "جزء من الأراضي الإيرانية، وانفصلت عن إيران نتيجة تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا (..) المطلب الأساسي للشعب البحريني هو إعادة المحافظة التي تم فصلها".

وفي نوفمبر 2011م، على خلفية التطورات التي شهدتها البحرين في ذلك العام، نشر مركز دراسات "وثائق الثورة الإيرانية"، دراسة تكلم فيها عن هذا الأمر.

وفي أغسطس 2015م، نشر موقع "تابناك"، المقرب من "الحرس الثوري" الإيراني، تقريراً طويلاً عن البحرين، اعتبرها فيه "محافظة إيرانية، ومنطقة تابعة للجغرافية الإيرانية سياسياً وعرقياً ومذهبياً".

الحقيقة الثانية المهم وضعها في الحسبان عند الحديث عن العداء الخليجي الإيراني، هو أن الأزمات ليست مستجدة بعد الثورة الإيرانية في العام 1979م؛ حيث إن الأزمة تعود إلى عهد الشاه، ومنذ خروج المستعمر البريطاني من منطقة شرق السويس والخليج العربي؛ حيث احتلتها إيران يوم 30 نوفمبر عام 1971م، قبل يومين فقط من استقلال الإمارات العربية المتحدة، في الثاني من ديسمبر من نفس العام.

كما أن هناك النزاع الحدودي الشهير بين العراق وإيران على شط العرب، والذي يسبق الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى؛ حيث توسطت الجزائر للتوصل إلى اتفاق بين العراق وإيران الشاه؛ حيث أعلن الشاه محمد رضا بهلوي في العام 1970م، ومن طرف واحد، إلغاء معاهدة العام 1937م، التي أعطت



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بريطانيا بموجبها لإيران 16 كيلومترًا من مياه شط العرب أمام منطقة "عبادان"، لتأمين تحرك ناقلات النفط الإيراني من مصافي "عبادان".

الحقيقة الثالثة المهمة والتي تحرك هذا الملف، وينبغي التأكيد عليها كعامل فهم للأزمة الخليجية الإيرانية، هي العامل الأمريكي.

وفي حقيقة الأمر، فإنه عامل بديهي؛ حيث ورثت الولايات المتحدة تركة الاستعمار البريطاني ونفوذه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتعاون بشكل أو بآخر، سواء ضمن التحالف الأنجلو ساكسوني الذي تمثل لندن ضلعه الثاني، ومعها كندا وأستراليا، أو ضمن حلف شمال الأطلسي "الناتو".

ومنذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعمل واشنطن على عملية إحلال نفوذ واسعة، ودخلت لأجل ذلك صدامات مع قوى إقليمية ودولية عديدة، مثل الحركة القومية العربية، ونظام جمال عبد الناصر في مصر، وفرنسا، وخصوصًا في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، كانت إيران واحدة من أهم مرتكزات تحركات الولايات المتحدة في منطقة المشرق العربي ووسط وجنوب آسيا وقت الشاه، مع ضمان حصول الشركات الأمريكية على 80 بالمائة من إنتاج إيران النفطي.

وكانت إيران مع تركيا خلال الحرب الباردة، أداة التطويق الأمريكية والغربية الأساسية للاتحاد السوفييتي من جهة الجنوب وعند حدوده القريبة من المشرق العربي والشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، مثلت الثورة الإيرانية في العام 1979م، كسرة شديدة الأثر على ترتيبات الأمن الإقليمي الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي العالم الإسلامي بأسره؛ حيث أن إيران كانت مفتاح ربط شديد الأهمية بين المشرق العربية ومناطق وسط آسيا الإسلامية التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي في ذلك الحين.

ولذلك كان من المهم أن يكون هناك – على سبيل المثال – دور مهمًا لباكستان خلال مرحلة "الجهاد الأفغاني" ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان؛ حيث إن الظهير الحدودي لأفغانستان عن إيران كان مغلًا أمام الأمريكيين.

وهنا ثمة ملاحظة مهمة يجب وضعها في الحسبان عند تقييم السياسات الأمريكية تجاه إيران، شرحها الكثير من الساسة الأمريكيين الذين شغلوا مناصب في وكالات الاستخبارات ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية؛ مثل برنت سكاوكرافت، وجورج بوش الأب، وهنري كيسنجر.

وملخص النظرية التي تتعامل بها واشنطن مع إيران تحت حكم الملالي – وهي بالمناسبة نظرية أو سياسة يخالفها الرئيس الأمريكي الحالي القادم من خارج المؤسسة التقليدية الحاكمة هناك – جملة واحدة أو جملتين، وهما: الاستيعاب والاحتواء، والحصار والإضعاف.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

فالولايات المتحدة تتحرك من منطلق قناعة مفادها أن النظام الإيراني الحالي هو خصمها في إيران، وليس إيران في حد ذاتها، ولدى واشنطن قناعة أن الشعب الإيراني لا يتقبل نظامه الحالي، ولذلك يتحسب الأمريكيون لأي عمل عسكري أو غير عسكري عدائي يشمل الإيرانيين مع النظام الحالي لأجل الإطاحة به.

ويرون أن هذه الخطوة سوف تمنع استعادة أية علاقات صداقة مع الشعب الإيراني بعد إسقاط النظام الحالي هناك، وبالتالي؛ سوف يخسرون ما بنوه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالكامل.

ولذلك يتعامل الأمريكيون بصبر كبير، وبمنطق الاحتواء الذي بدأ شديد الوضوح في عهد الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، الذي بنى تحالفاً دولياً قوياً سمح بالضغط على النظام الإيراني لقبول الاتفاق النووي وفق الصيغة التي طرحتها مجموعة الـ(5 + 1)، في يوليو 2015م.

وتفهم طهران ذلك جيداً، كما تفهم أنها رقم صعب لا يمكن للأمريكيين تمرير سياساتهم من دونه في هذه المنطقة المليئة بالتعقيدات الطائفية والمذهبية والسياسية، وتعرف الصراعات المسلحة على أساس قومي أو ديني أو طائفي منذ أن ظهرت الشعوب التي تسكن فيها قبل آلاف السنين.

ولذلك استطاع الإيرانيون في مرحلة ما قبل ترامب، تحقيق مكاسب فعلية مع الأمريكيين من خلال مساومات عديدة، شملت الحرب على "تنظيم القاعدة" وحرية "طالبان" في أفغانستان، ثم الحرب الأنجلو أمريكية على العراق، في العام 2003م؛ حيث مكّنت هذه المساومات والتعاون الأمريكي الغربي المخلص مع إيران بالذات في العراق، إلى أن تسيطر إيران فعلياً سواء بشكل مباشر أو من خلال أحزاب ورموز سياسية موالية أو تابعة لمعنى أدق، من السيطرة على العراق بالكامل.

وأتى ذلك في سياق مهم للغرب، وهو الخدمات التي قدمها النظام الإيراني، بأزرعه "الثورية"، مثل "الحرس الثوري" وذراعه الضاربة ممثلة في "فيلق القدس"، ووكلائها المحليون، في احتواء الآثار الكارثية على المستويين السياسي والأمني للحرب الأمريكية البريطانية العشوائية في العراق على وجه الخصوص، والتي اعترفت واشنطن ولندن بأنها كانت على غير أساس أو دليل، وأنها كانت خطأ فادحاً.

وكان الاتفاق النووي من أهم المكاسب التي حصلت عليها إيران من الغرب نتيجة لسياساتها، بالإضافة إلى الاعتراف الضمني بنفوذهم في العراق وسوريا ولبنان.

وفي هذا الإطار، تنظر الرياض إلى الاتفاق على أنه مناورة إيرانية لكسب الوقت، وإعادة بناء قدرات الدولة الاقتصادية من خلال مزية رفع العقوبات بعد الاتفاق، وفيما ترى الرياض أن أي تنامي لعناصر قوة الدولة الإيرانية، يؤدي مكانة السعودية الإقليمية وفي العالم الإسلامي، وكذلك يهدد أمنها القومي.

الفوضى الأمريكية الهدامة والأزمة في اليمن ومركزيتها في التصعيد الحالي



مركز سام للدراسات الإستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، استغلت إيران حالة فراغ الدولة والسلطة في أكثر من بلد عربي - مثلما فعلت العصابات الإرهابية، كتنظيم الدولة "داعش"، وتلك التي تأخذ شكل تنظيمات محسوبة على ما يُعرف بـ"السلفية الجهادية"، مثل "تنظيم القاعدة" - من أجل مد نفوذها، والانتقال إلى الخطوة التالية من مشروع "تصدير الثورة".

ولذلك فإن العداء الخليجي الإيراني، وبالذات بالنسبة للسعودية؛ قد انتقل من مسألة التنافس الإقليمي، وقضية النفوذ والهيمنة، إلى مستويات تتعلق بالأمن القومي ذاته.

وفاقم من هذه المشكلة بالنسبة للسعودية وعدد من دول الخليج، أن مرحلة الفوضى والحروب التي اندلعت في بعض الدول العربية وفقدان الحكومات السيطرة على الأرض في كثير من البلدان العربية، وهشاشة الوضع في بلدان أخرى، سمحت لجماعات كبيرة ومنتشرة اجتماعياً وتحظى بظهير مجتمعي قوي، وإسناد سياسي إقليمي ودولي، مثل "الإخوان المسلمون"، بالسعي للانتقال إلى المرحلتين الرابعة والخامسة من المشروع الإخواني كما نَظَمَه حسن البنا، وهو السيطرة على الحكم والدولة.

واستغل الإخوان في ذلك صعودهم الكبير في أيقونات الربيع العربي، مصر وتونس، وتشجيع الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت بقيادة الثنائي أوباما/ هيلاري كلينتون، وبدعم سياسي واستخباري مباشر من لندن وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، لفكرة تشكيل جماعات سنية تعمل على مواجهة إيران عسكرياً على الأرض في مناطق نفوذها الأساسية، في العراق وسوريا ولبنان من أجل تحقيق إستراتيجية "الاحتواء" هذه.

فكانت مجموعات مثل "أحرار الشام" التابعة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وتعمل في سوريا، و"داعش" في العراق وسوريا، و"النصرة" في سوريا، بالإضافة إلى جماعات مثل جماعة أحمد الأسير وبلال بدر.

ويمكن القول إن الإخوان كانوا ذراعاً أساسياً من الأصل في سياسات المحور الأتجلو ساكسوني في العالم العربي، لتنفيذ ما يُعرف بـ"الفوضى الخلاقة" التي كرستها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وخصوصاً وزيرة خارجيته ومستشارته للأمن القومي، كونداليزا رايس، كسياسة أمريكية رسمية، منذ العام 2004م، وكانت أولى تجلياتها في العراق، عام 2003م، عندما غزا الأمريكيون والبريطانيون العراق، وأطاحوا بنظام الرئيس العراقي صدام حسين.

ثم جاء سقوط صنعاء في يد جماعة "أنصار الله"، الحوثيين، لكي يشكل جرس إنذار كبير بالنسبة للرياض على وجه الخصوص؛ حيث تُعتبر أول حالة خروج للمشروع الإيراني لتصدير الثورة وممارسة نفوذ إقليمي، خارج حدود المجال الحيوي الجيوسياسي لإيران، كما أنه كان أول حالة تماس حدودي مباشرة بين مناطق نفوذ وسيطرة إيرانية - حتى من خلال وكلاء - مع الحدود السعودية.

وثمة حالة مماثلة، وهي حالة البحرين خلال اضطرابات فبراير ومارس 2011م، عندما اندلعت انتفاضة شعبية حركتها جمعية "الوفاق" الشيعية، والتي تدعمها إيران، ولكن المشكلة حُلَّتْ سريعاً، من خلال تدخل عسكري سعودي تحت غطاء قوات "درع الجزيرة".



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

في حينه ساعدت عوامل عديدة السعودية على تحقيق نجاح لم تستطع تحقيقه في اليمن.

العامل الأول، هو صغر الرقعة الجغرافية للبحرين، وسهولة العمل العسكري بطول أراضيها، مقارنة مع اليمن؛ حيث مساحة اليمن تساوي سبعمائة ضعف مساحة البحرين، بالإضافة إلى الصعوبة الطبوغرافية لليمن.

العامل الثاني، الوجود العسكري الأمريكي في البحرين، والذي حدَّ كثيرًا من قدرة إيران على دعم حلفائها هناك.

العامل الثالث؛ عدم وضوح أثر السياسات القطرية التي كانت حجر أساس في الفوضى والحروب الأهلية العربية في السنوات التالية، بالإضافة إلى الدور العماني الواسع في دعم السياسات الإيرانية في اليمن، وإسناد الحوثيين.

وهذا هو العامل الرابع؛ حيث لا يمكن مقارنة جمعية "الوفاق" البحرينية وحلفاء إيران في البحرين بشكل عام، بقوة سياسية لها ميليشيات مدربة عسكريًا بشكل احترافي مثل الحوثيين في اليمن، وتملك فوق ذلك، ظهيرًا اجتماعيًا لا بأس به في مناطق الشمال اليمني.

في هذا السياق؛ تسعى السعودية في الوقت الراهن إلى البحث عن أكثر من بديل للتعامل مع إيران واحتوائها.

في البداية، دعمت السعودية جماعات من "السلفية الجهادية" سنيّة في العراق وسوريا من أجل الإطاحة بالأنظمة والحكومات الموالية لإيران هناك.

ولمّا ثبت فشل هذه الإستراتيجية، وانقلبت آثارها الأمنية على السعودية ذاتها، في الفترة بين العام 2014م و2017م، في صورة تفجيرات وعمليات اغتيال لعناصر أمن؛ بدأت الرياض في التركيز على ملف "الشيعية العرب"، سواء في السعودية أو في الخليج، أو في العراق.

ومن بين مظاهر ذلك، الزيارة التي قام بها الزعيم الشيعي العراقي، مقتدى الصدر، إلى السعودية في يوليو من العام 2017م.

إلا أن هذه السياسة غير فعّالة لسبب مهم، وهو أن المذهب الشيعي، متصل بحوزات ومرجعيات في العراق وإيران، والشيعية – كما اليهود – تُعتبر نقطة الانتماء المذهبي لديهم أعلى من الانتماء الوطني أو القومي.

خلاصات



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بالعودة إلى نقطة الموقف الخليجي من العداء السعودي الإيراني الذي هو مركز هذه الأزمة بالكامل؛ فإنه لا يمكن القول إن هناك موقفاً خليجياً موحدًا من الملف الإيراني.

فكل بلد خليجي له حساسيات معينة من مسألة مناصبة إيران العداء؛ ففي الكويت؛ هناك أقلية شيعية معتبرة لها وجود سياسي واجتماعي، ولو حركتها إيران؛ لسبب ذلك مشكلات جمة بالنسبة لآل الصباح الحاكمين في البلاد.

أما الإمارات؛ فإنه بالرغم من احتلال إيران لجزرها، والتحالف الوثيق بينها وبين الرياض؛ إلا أن لها علاقات مصالح اقتصادية وأمنية وثيقة مع إيران؛ حيث تُعتبر هي أكبر بلد عربي من حيث التبادل التجاري مع إيران (11.114 مليار دولار في العام 2017م)، كما أن إيران تمثل حائطاً شديد الأهمية أمام انسياح تيارات السلفية الجهادية من أوسط وجنوب آسيا إلى الخليج بالكامل، وهو مدرك شديد الأهمية في السياسات الأمنية الإماراتية.

قطر بطبيعة الحال؛ سارعت بتطبيع علاقاتها مع إيران في ظل الخلاف الحاد بينها وبين السعودية، فيما سلطنة عُمان تتبنى منذ عقود طويلة سياسات خارجية تنأى فيها مسقط بنفسها عن الانخراط في صراعات المنطقة.

وإن كان هناك أكثر من مؤشر لوجود علاقات وثيقة بين طهران ومسقط التي تتحسب لنقطة شديدة الأهمية تمثل خانقاً مهماً لأمنها القومي، وهو مضيق "هرمز" الذي هددت إيران بغلقه في أكثر من موقف تصعيدي بينها وبين الأمريكيين في السنوات الماضية، وتمر منه أربعون بالمائة من صادرات النفط العالمية.

تبقى البحرين، وهي مرتبطة بشكل "أوتوماتيكي" بالموقف السعودي؛ لأنها من دون الحماية العسكرية والسياسية السعودية والأمريكية؛ سوف تسقط "فوراً" في قبضة إيران من خلال الشيعة الذين يمثلون أكثر من ستين بالمائة من تعداد السكان، وهو ما لا تعترف به حكومة المنامة بشكل رسمي.

ومن خلال ما سبق؛ فإن السعودية لا يبدو أنها تملك خيارات فعالة أو متنوعة في التعامل مع الأخطبوط الإيراني، وهو ما يمكن من خلاله فهم أسباب الاندفاع السعودي المحموم مع إدارة ترامب، وكل الإنفاق السياسي الذي تم، ووصل إلى مئات المليارات من الدولارات في صورة صفقات سلاح واستثمارات، بالإضافة تصريحات ولي العهد السعودي الأخيرة لمجلة "ذي أتلانتيك" الأمريكية، والتي أعلن فيها عمًا وصفه بـ"أحقية شعب إسرائيل في أن يعيش على أرضه في سلام".

معركة نفوذ وأمن قومي.. هل تفقد المنطقة إلى حرب مدمرة جديدة؟!... هذا قد يبدو احتمالاً قائماً في ظل طبيعة الموجودين في قصور الحكم في الرياض وواشنطن حالياً!

..***.***.***.***

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية